بناء المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية مع رفع رفاهية المواطنين في مملكة النرويج

Building constitutional, economic and social institutions While raising the wellbeing of citizens in the Kingdom of Norway

أ.د. سناء عبد القا[1]در مصطفى
الأكاديمية العربية في الدنمارك
الاكاديمية العربية في الدنمارك
كلية الإدارة والاقتصاد
oriemus@online.no-

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠ /٣/ ٢٠٢١ تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢١/٥/١٨

الملخص:

أعادت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً وصف النرويج بأنها إحدى البلدان التي لديها أفضل نظام لمعظم الناس على الصعيد العالمي. هذه هي دولة الرفاه الكلاسيكية التي ترعى أصغر سكانها، وتوفر التعليم، وتوفر للجميع خدمة صحية مجانية وتوفر الرعاية لكبار السن حينما لا يصبحون قادرين على رعاية أنفسهم بأن تخصص لهم منازل خاصة لإسكانهم وهذا بلد المعايير، الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وهو حلم بعيد المنال لا يمكن تصوره بالنسبة لكثير من الناس. ولكن هل هذا النظام الذي يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل، أم أن هذا النظام مكلف للغاية؟ ما هي التحديات التي يمكن للمرء أن يتنبأ بأن دولة الرفاه تواجه في المستقبل؟ في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة تخص الرفاه وكذلك الإجابة على الأسئلة أعلاه قبل أن أحاول في نهاية المطاف الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي تواجهها دولة الرفاه في المستقبل. ولكن ما هي دولة الرفاه؟ يمكن استخدام مفهوم دولة الرفاهية حينما تقوم الدولة التي أنشأت خطط اقتصادية وبرامج تنموية ومؤسسات تابعة لها بتصحيح الاختلافات بين |الناس في المجتمع. دولة الرفاه هي دولة تقوم على مبادئ مثل المساواة والأمن للجميع من حيث المبدأ وأن تتحمل الدولة مسؤولية رفع مستوى المعيشة والصحة والاقتصاد للشعب بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والانتماء الطبقي للناس.

مصطلحات الدراسة: دولة الرفاه، خطط اقتصادية، برامج تنموية، مؤسسات، الانتماء الطبقي.

Abstract

Norway has been repeatedly appointed by the United Nations (UN) as one of the countries with the best system for most people on a global basis. This is a classic welfare state that takes care of its youngest inhabitants, provides schooling, provides everyone with a free health service and pays care and old homes for the elderly when they can no longer afford to take care of themselves. This is a country of norms, both formal and informal, which for many people is a distant and unthinkable dream. But is this a system that is possible to maintain in the long run, or is this too expensive system? What challenges can one predict that the welfare state faces in the future? In this article I will explain certain concepts, as well as to try to answer the questions above before I will eventually try to answer how can one solve the problems the welfare state will face in the future. But what is a welfare state? The concept of a welfare state can be used when describing a state that has established state schemes and institutions to correct the differences between people in a society. A welfare state is a state that is based on principles such as equality and security for all and means in principle that the state assumes responsibility to increase the standard of living, health and economy of the people independent social status and class affiliation. **Keywords**. Welfare state, health service, institutions, class affiliation.

المقدمة:

دولة الرفاه هي دولة تقوم على مبادئ مثل المساواة والأمن للجميع وأن تتحمل مسؤولية رفع المستوى المعاشي والصحي والاقتصادي للشعب بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والانتماء الطبقي للناس وذلك من خلال وجود مؤسسات اقتصادية ومالية مثل البنك المركزي وقانونية مثل دستور البلاد والجهاز القضائي ونقابية مثل اتحاد نقابات العمال على مستوى عال من الدقة والتنظيم والحنكة.

ومن الجدير بالذكر أن نظام الحكم في النرويج هو ملكي دستوري. ويمكن أن تشكل الحكومة من الحزب الذي يجب أن يحصل على ٨٥ مقعدا من أصل ١٦٩ مقعدا برلمانيا، أو من مجموعة من الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية التي تجري مرة واحدة كل أربعة سنوات بعد أن تتفق فيما بينها.

تعتمد الانتخابات على نظام التمثيل النسبي للقوائم الانتخابية في تسعة عشرة دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، حيث تمثل كل دائرة انتخابية إحدى مقاطعات النرويج.

يتراوح عدد الأعضاء المؤهلين للإعادة لكل دائرة انتخابية ما بين ٤ و١٩ عضواً. ويتحدد توزيع المقاعد البالغ عددها ١٦٩ مقعداً على مقاطعات البلاد التسعة عشر باستخدام صيغة مستويين (صفين) بالرجوع إلى عدد السكان والحجم الجغرافي الخاص بكل مقاطعة. يُمثل كل فرد من السكان بنقطة واحدة، ويعادل كل كيلومتر مربع ١,٨ نقطة[1].

ويجب عقد الانتخابات البرلمانية وفقاً للدستور النرويجي كل أربعة سنوات. ولا يجوز حلّ البرلمان قبل انتهاء فترة ولايته، ما يجعل من المستحيل بمكان من الناحية العملية إجراء انتخابات مبكرة دون خرق القانون الانتخابي الدستوري للبلاد.

اعتمد دستور النرويج يوم ١٦ مايس /مايو وبتاريخ ١٧ مايس/مايو ١٨١٤ تمت المصادقة عليه من قبل الجمعية التأسيسية النرويجية في مدينة أيدسفول Eidsvollواعتبر في ذلك الوقت أحد أكثر الدساتير ديمقراطية في العالم . ويعتبر يوم السابع عشر من شهر مايس هو اليوم الوطني للنرويج.

نظام الحكم في النرويج ملكي وراثي دستوري، ويقوم الملك بعد موافقة البرلمان الذي يُعد المجلس التشريعي في البلاد بالمصادقة على الحكومة المؤلفة من رئيس الوزراء والوزراء.

وتوجد ثلاث سلطات في الحكومة النرويجية حسب الدستور النرويجي وهي:

١.السلطة التنفيذيّة: هذه السلطة بيد الملك أو الملكة، حيث يُصدر الملك القرارات الملكية في المجلس، ولا

تكون القرارات الملكية صحيحة إلا بعد توقيع رئيس الوزراء، وتقع القيادة السياسية في النرويج على كاهل مجلس الوزراء، وتُمنح المسؤولية الدستورية والبرلمانية للسلطة التنفيذية.

٢.السلطة التشريعيّة: يوجد في النرويج برلمان أحادي النظام عمره أربعة سنوات، يُنتخب فيه ١٦٩ عضواً من خلال التمثيل النسبي للقوائم الحزبية، ويُمثل البرنامج مصالح المواطنين، ويُقرر ويُلغي التشريعات، ويُصادق على الميزانية المقترحة، ويراقب إجراءات الحكومة، ويناقش قضايا السياسة الخارجية، ويعطي الإذن بالإيرادات والنفقات.

٣. السلطة القضائيّة: يقوم الملك بتعيين القضاة بناءً على توصية مجلس التعيينات القضائية، وتترأس المحكمة العليا النظام القانوني للمملكة؛ حيث تتخذ القرارات النهائية في الطعون المقدمة من المحاكم الدنيا،

(1) .Andersen,Erling, Store Norske Leksikon,(snl.no), 1981, s.5.

وهي مكوّنة من رئيس القضاة و١٨ قاضٍ مساعد، وتنظر المحاكم والهيئات القضائية الخاصة إلى القضايا المختلفة، ويُحال القضاة إلى التقاعد بشكل إلزامي عند وصولهم إلى عمر السبعين.

وتتشكل الحكومة المحلية في النرويج والتي هي السلطة التنفيذية من ١٩ مقاطعة، وتنقسم المقاطعات إلى بلديات ريفية وحضرية، وتُنتخب المجالس بها كل أربع سنوات، وتعكس الانتخابات البلدية فئات الأحزاب في البرلمان.

ويعتبر الدستور النرويجي هو ثاني أقدم دستور مكتوب وفعّال في العالم، حيث تم اعتماده في ١٧ مايس/مايو ١٨١٤م، ومن أهم مبادئ هذا الدستور هي حقوق الإنسان. وتتحقق سيادة الشعب من خلال البرلمان حيث أنّ النرويجيين يشرفون على الحكومة ويصدرون القوانين ويفرضون الضرائب ويمنحون التمويل المالي للحكومة.

وقد أصدر البرلمان النرويجي في شهر مايس/مايو سنة ٢٠١٤ التغييرات الأكثر جوهرية منذ العام ١٨١٤، وذلك عن طريق ادخال الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة مملكة النرويج على بناء المؤسسات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية ورفع رفاهية المواطنين وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية والثروات الطبيعية في البحار والمحيطات من مختلف أنواعها من غاز ونفط وأسماك وغيرهما.

أهداف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على أهم التحديات التي يمكن أن تواجه دولة الرفاه في النرويج من حيث:

١. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام تنمية وتطور دولة الرفاه في النرويج، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

٢. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستمرة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها.

٢,١.مشكلة البحث:

هلأن النظام السائد في النرويج يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل، أم أن هذا النظام مكلف للغاية؟ ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه دولة الرفاه بالنرويج في المستقبل؟

في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة للإجابة على الأسئلة أعلاه ومن ثم الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي تواجهها دولة الرفاه في المستقبل.

فرضيات البحث

والفرضية الأساسية للبحث هي وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وقانونية في مملكة النرويج هدفها رفاهية المواطن النرويجي.

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة النرويج وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الاقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

منهج البحث:

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي الذي يستند على أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. وحتى تكون المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ناجحة وذات استمرارية وتحقق الأهداف المرجوة منها، فإنها تحتاج إلى مؤسسات مالية ودستورية توفر لها كل مقومات النجاح بدءاً من استراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية لتي تعتبر إحدى أولوياتها، وتبني السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها، وانتهاء بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع.

١,١. وسائل الإنتاج في الاقتصاد النرويجي.

يمكن تعريف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد مختلط وهو مزيج من اقتصاد السوق واقتصاد مخطط جزئيا ويمكن تسميته برأسمالية الدولة لأن الأخيرة تملك بما لا يقل عن ٥١% من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة الضريبية.

وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئًا عليهم[١].

يمتلك القطاع الخاص أجزاء كبيرة من وسائل الإنتاج وتمتلك الدولة والمقاطعات والبلديات شركات الى جانب الدولة في النرويج. ويصبح من الشائع أن تحول الدولة شركاتها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة، لكنها تحتفظ بأكثرية الأسهم (أكثر من ٥٠٪ من الأسهم). ولذلك يتساءل البعض حول من يملك البنوك وشركات التأمين والمصانع والمحلات التجارية والأراضي والغابات والمستشفيات والمدارس والاتصالات في النرويج؟

١,٢. الإنتاج والمبيعات.

يخضع الإنتاج والمبيعات إلى حد كبير من حيث العرض والطلب، لكن الدولة تدخل تشريعات تنظم عملية العرض والطلب. فيما يلي أمثلة على مثل هذا التشريع:

١. ينظم قانون بيئة العمل بيئة الإنتاج في الشركات ويضمن حقوق العمال.

٢. يضمن قانون التسويق للمستهلك حقوق المستهلك ويكافح التسويق غير المشروع.

٣. مراقبة المنتجات العامة وحظر إنتاج وبيع المنتجات الخطرة على صحة المستهلك.

٤. ينظم قانون الشراء العلاقة بين المشتري والبائع.

٥. كما تضبط الدولة وتضمن أن سعر المنتجات الضارة، مثل الكحول والتبغ، لا يحكمها السوق فقط أنما الدولة هي التي تحدد أسعار المشروبات الروحية والسجائر. وفي الوقت نفسه يجب على الدولة ضمان الحد الأدنى من إنتاج المواد الضرورية الاستهلاكية في النرويج في حالة الحرب أو غيرها من الكوارث والظروف الطارئة والاستثنائية[٢].

١,٣. الاقتصاد التفاوضي.

ويرجع السبب في التسويات المتعلقة بالأجور في معظمها إلى المفاوضات بين من يبيعون قوة العمل (العمال) ومن يشترون قوة العمل (أصحاب العمل). ومع ذلك، يمكن للدولة التدخل عندما تتفاوض الأطراف في سوق العمل، على سبيل المثال مع لجنة الرواتب الإجبارية. وتتفاوض العديد من المنظمات الانتاجية والنقابية أيضا مع الدولة.

(1) .Munthe, Preben. Økonom i Norge, Brødsmulesti, Universitetet i Oslo,10/6/2014. Universitetsforlaget

(2) Tøtland, Ole Steinr، Det norske økonomiske systemet, Norge,NDLA Samfunnfag. 15.08.2014.s.23.

وكما رأينا، تتفاوض الدولة مع المزارعين للتأكد من أن الغذاء ليس باهظ الثمن، وأن الإنتاج الغذائي مضمون نوعا وكما في جميع أنحاء البلاد. هذا الأخير له علاقة أيضا مع تطوير المناطق الجغرافية التي تتمع بظروف مناخية صعبة في شمال النرويج.

٢. القطاع العام والخاص.

تسيطر الدولة على قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة، مثل قطاع النفط الحيوي وعلى قطاع الموارد الطبيعية في البلاد مثل الطاقة الكهرومائية والأسماك والغابات والمعادن، ويعتمد النرويج اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من ٣٠% من عائدات الدولة.

إن مملكة النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم ولقد اختارت النرويج على البقاء بعيدا عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتائين، كان الأول في العام ١٩٧٢ والثاني في العام ١٩٩٤ بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في النرويج في ٢٧ و٢٨ من شهر تشرين الثاني ١٩٩٤. وبعد فترة طويلة من المناقشة الساخنة، فاز جانب "لا" بنسبة ٥٢,٢ في المائة من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة ٨٨,٦ في المائة.

تستورد النرويج ما يزيد على ٥٠% من احتياجاتها الغذائية وتستخدم المراعي الجبلية الشاسعة لرعي الماشية والأغنام، وفي الشمال حيث يوجد غزال الرنة. ويزرع الشعير والقمح والبطاطس في أماكن كبيرة من النرويج. وتشكل الغابات حوالي ربع مساحة النرويج؛ الأخشاب هي مورد كبير من الطبيعية وهي أساس لواحدة من الصناعات الرئيسية في البلد. وتجذب المضايق النرويجية الجميلة والشمس في منتصف الليل العديد من السياح لزيارة النرويج خاصة في الصيف. ويمتاز صيد الأسماك (وخاصة سمك القد والرنجة والماكريل والسلمون) بأهمية كبيرة في النرويج، حيث أنها تصدر للبلدان الأخرى[١].

أن قطاعات الأعمال الرئيسة في النرويج هي البترول والغاز الطبيعي، والشحن، والتجارة. ومنذ اكتشاف النفط في حقل إيكوفسك Ekofisk في العام ١٩٦٩، أصبحت صناعات البترول والغاز الطبيعي حيوية لاقتصاد النرويج ، وبذلك ازدادت فرص العمل ، ولكن أيضا ازداد التضخم والتعرض للتقلبات في السوق العالمية للبترول بصورة أكثر من قيمة تصدير النفط والغاز الطبيعي.

وتشمل الموارد المعدنية خامات الحديد والنحاس والرصاص والزنك والتيتانيوم والنيكل.

(٤) .Næringslivet i Norge. No.wikipedia, 10. okt. 2015

كما يوجد إنتاج الألمنيوم والسبائك الحديدية والطاقة الكهرومائية. ومن صادرات البلاد أيضاً تجهيز الأغذية التي تعتمد على الثروة السمكية بالدرجة الاولى وبناء السفن وصناعة لب الورق ومنتجات الورق والمعادن والكيماويات والمنسوجات.

ويحمل الأسطول النرويجي التجاري الضخم جزءاً كبيراً من تجارة العالم من النفط والمنتجات النفطية والآلات والمعدات والمعادن والمواد الكيميائية والسفن والأسماك التي هي أهم الصادرات في حين تشمل الواردات السلع الرأسمالية والمواد الكيميائية والمعادن والمواد الغذائية. يتكون الشركاء التجاريين الرئيسيين من بريطانيا وألمانيا والسويد وفرنسا (١).

وفي تقرير مجلة "الإيكو نومست" الذي نشرته في الخامس عشر من شهر تشرين الأول العام ٢٠١٥ يؤكد بأن النرويج بلد رأسمالي ولكن الشركات المملوكة من قبل الدولة هي التي تهيمن فيه كما أنه منتج عملاق للنفط معتبرا أن هذا النموذج غير المألوف نجح في البلد على مدى سنين طويلة (٢)

نرى هنا أن الأعمال في النرويج يمكن تقسيمها إلى قسمين أو قطاعين - القطاعين العام والخاص. ينظر إلى القطاع العام تقليديا على أنه قطاع الأعمال التي تكون فيها الدولة أو البلديات هي المالك أو صاحب العمل.

ويساهم القطاع العام بنسبة ١٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم القطاع الخا ص ويشمل قطاع الصناعة بمختلف فروعها الانتاجية والزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك والشركات التجارية والبنوك الخاصة وما إلى ذلك من المشاريع الانتاجية والخدمية.

٣. السياسة الاقتصادية في النرويج

تقوم الحكومة النرويجية برسم السياسة الاقتصادية للبلد، ولكن يجب أن تأخذ موافقة البرلمان عليها حتى تدخل حيز التنفيذ. وتقدم الميزانية إلى البرلمان في أوائل شهر تشرين الأول ويتم التعامل معها في اللجان المختلفة وتستكمل إجراء التغييرات عليها ومن ثم يتم تمريرها من قبل البرلمان قبل عطلة عيد الميلاد وتلتزم الحكومة بتنفيذها على صعيد الواقع العملي.

من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية، فإن الحكومة النرويجية لديها العديد من الأدوات الاقتصادية ولكننا سوف نركز على الأدوات التالية:

٣,١.السياسة المالية

(٥) .SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no, 1970.

(٦) .The Economist 15.10.2015 .http://www.economist.com

السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية التي تعمل بها الحكومة في المقام الأول من خلال ميزانية الدولة، والموازنة العامة للدولة هي خطة أو توقعات بالإيرادات والنفقات الحكومة للسنة المالية المستقبلية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في النرويج حوالي ٦٢٠ ٢ مليار كرونة في العام ٢٠١٥ . كانت نسبة الزيادة في الأعوام ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ والمتوقع في ٢٠١٨ هي ١,٠ و ١,٧ و ٢,٤ بالأسعار الجارية على التوالي. أن حصة الفرد الواحد في النرويج من الناتج المحلي الإجمالي هي أكثر بنسبة ٤٨% من حصة الفرد الواحد في دول الإتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٦.

وتؤدي عادة الضريبة العامة والإعفاءات الضريبية إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين أن الحد منها سيكون له تأثير عكسي. كما يمكن للدولة في أوقات النشاط الكبير زيادة مستوى الضرائب الإعتيادية والضرائب على إعادة استثمار الأرباح من أجل حل المهام المشتركة العاجلة، لكن الدولة يجب أن تكون حذرة عندما تريد كبح جماح الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت السلطات السياسية غير راضية عن توزيع الفوائد والأعباء في المجتمع، فيمكن استخدام ميزانية الدولة. عادة ما تسمى هذه السياسة بالتوزيع. يمكن للدولة استخدام الميزانية لتغيير التوزيع في المجتمع. من خلال دفع معونات إلى الأسر الأكثر فقرا وفي الوقت نفسه رفع الضرائب على الأغنياء، وبالنتيجة سيحصل الفقراء على فوائد أكبر في حين يتحمل الأغنياء أعباء أكثر (مبدأ الضرائب التصاعدية). في ميزانية الدولة، تمنح الدولة المال للبلديات والمقاطعات. وبهذه الطريقة، تكون ميزانية الدولة مهمة للرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية على المستوى المحلي.

٢,٣. سياسة المال والائتمان.

إن سياسات المال والائتمان هي تدابير عامة (حكومية) تهدف إلى التأثير على الشروط والظروف النقدية والائتمانية في البلاد. هذا موضوع واسع النطاق، لكننا سنركز فقط على السياسة السعرية في البلد وتأثيرها على سعر صرف الكرونة النرويجية.

وتخول مسؤولية إجراء السياسة النقدية في المملكة الى البنك المركزي النرويجي Norges Bank وفي هذا البنك يمكن للبنوك على مختلف أنواعها أن تودع رؤوس أموالها. يسمى سعر الفائدة الذي تتلقاه البنوك على الودائع في البنك المركزي بمعدل الإدارة. عادة ما يكون المعدل الأساسي هذا هو العامل الأهم لسعر الفائدة على الودائع والإقراض في البنوك الخاصة.

يحدد البنك المركزي النرويجي المعدل الأساسي من بين أشياء أخرى تحدد من تأثير التضخم الذي يعني الانخفاض في القيمة النقدية، أي كمية أقل من السلع والخدمات مقابل مبلغ معين من المال. ارتفاع التضخم يكلف الحكومة بإنفاق الأموال طالما يفقد رأس المال قيمته الحقيقية.

كلف السياسيون النرويجيون البنك المركزي بإدارة سعر الفائدة النقدي بحيث يبلغ معدل التضخم السنوي حوالي ٢,٥ في المائة. وسوف يرتفع سعر الفائدة إذا اعتقد البنك المركزي أن التضخم سيبدو أكثر من ٢,٥% سنوياً، وينخفض إذا كان تضخم الأسعار يبدو أقل بكثير. ويمكن تعزيز تأثير تغيرات أسعار الفائدة لأن أسعار الفائدة تؤثر أيضًا على سعر صرف الكرونة. هنا نطرح مثال بسيط لفهم لهذا السياق:

أ- مع انخفاض أسعار الفائدة ، سيوفر المزيد من الطلب على القروض وانخفاض في عرض رأس المال المتاح بالكرونة النرويجية. وبالتالي، عادة ما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النرويجية وبالتالي ضعف الكرونة. وبهذا أصبحت السلع المستوردة أكثر تكلفة ويتبع ذلك زيادة التضخم المحلي. من ناحية أخرى، يؤدي ضعف الكرونة إلى زيادة أحجام الصادرات لأن السلع النرويجية أرخص في الخارج.

ب-وبأسعار فائدة أعلى، سيكون التأثير هو عكس ذلك، إذ أن ارتفاع سعر صرف الكرونة سيخلق مشكلة تصدير منتجات الصناعات النرويجية. وسوف يؤدي هذا إلى افلاس الشركات المنتجة والمصدرة وتسريح الكثير من الأيدي العاملة[1] .

٣,٣.المدخرات العامة

يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية. وقد أعطى ذلك عائدات مغرية للنرويج وفرصة فريدة لزيادة رأس المال للأجيال القادمة. ولذلك استثمرت النرويج بكثافة في صندوق نفطي بلغ رأسماله حتى حزيران العام ٢٠١٧ أكثر من ثمانية آلاف مليار دولار. وبسبب التقلبات الدورية لسعر بيع البرميل الواحد من نفط الشمال يمكن تخفيض قيمة الصندوق أو زيادته بمئات مليارات الدولارات في فترة زمنية قصيرة.

٤.صندوق النفط.

تأسس صندوق النفط الحكومي في العام ١٩٩٠ ولكن أعيدت تسميته في العام ٢٠٠٥ إلى صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي-العالمي والذي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويستثمر رأسماله في الأسهم والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم لأمرين:

١-مبدأ التنمية المستدامة.

٢-أسباب سياسة المال والائتمان

١-مبدأ التنمية المستدامة

(1). www. Norges Bank (norges-bank.no),١٩٩٠.

أن الغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو توفير تمويل نفقات التقاعد المستقبلية للتأمين الوطني وذلك لأن مصروفات التقاعد في خطة التأمين الوطنية سوف تزداد بشكل كبير يستخدم الآن، ولكن سيتم إضافته إلى صندوق التقاعد. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نضمن للمستقبل أولئك الذين يأتون بعدنا ويتجنبون دفع أعباء كبيرة على الأجيال القادمة كما يقول النرويجيون.

٢-أسباب سياسة المال والائتمان

ومن أجل كبح جماح الاقتصاد النرويجي، سيتم تقليص التدفقات النقدية والائتمانية في الاقتصاد النرويجي لأن الأخير لا يتمكن من استيعاب الفائض الضخم من مداخيل صناعة النفط التي تؤدي إلى ارتفاع درجة نشاط الاقتصاد الوطني مع نقص الموارد المتاحة مثل العمل.

وسيؤدي هذا التطور مرة أخرى إلى زيادة الأجور والأسعار التي لا يمكن السيطرة عليها والتي ستؤثر على تصدير المنتجات النرويجية وفقدان السلع النرويجية الأسواق خارج العالم. لذلك قرر البرلمان النرويجي أنه لا يمكن استخدام سوى جزء من العائد السنوي من صندوق النفط في النرويج لتغطية عجز الموازنة الحكومية. في حين سيتم استثمار باقي عوائد النفط في الخارج حتى لا يتأثر الاقتصاد النرويجي مباشرة.

٥. صادرات الخشب النرويجية.

بدأ استيراد الخشب النرويجي في بداية القرن السادس عشر من قبل بريطانيا ومستعمراتها، هولندا ومستعمراتها، وكذلك دول بحر البلطيق. بلغ عدد شركات قطع الأشجار في جنوب النرويج ٥٥٠ شركة.

قامت شركة سودرا سيل توفته Sødra Cell Tofte السويدية بشراء وتصدير ١,٩ مليون متر مكعب من الخشب النرويجي الى السويد سنويا قبل تغيير اسمها في العام ٢٠١٣ الى Tofte Sødra واستمرت على تصدير الخشب النرويجي الى مصانع الخشب في السويد ومن ثم تصديره الى دول شمال أفريقيا مثل مصر وتونس والمغرب.

وتشتري شركة سويدية أخرى باسم سفينسكه ستورا اينسو Svenske Stora Enso بمقدار ١,٥ مليون متر مكعب وتصديره الى السويد أيضا بالإضافة الى ٢٠٠ ألف متر مكعب من السيليلوز. وبذلك يكون مجموع ما تصدره شركتي Tofte og Stora Enso لوحدهما بمقدار ٣,٦ مليون متر مكعب سنويا حسب احصائيات مكتب الإحصاء المركزي النرويجي SSB- Statistisk sentralbyrå.

صرح المدير الإداري في اتحاد مالكي الغابات النرويجية غودبراند كفال Gudbrand Kvaal بأن "رجال الأعمال والصناعيين يجب أن يجلسوا الى طاولة المفاوضات ويناقشوا تحديد السعر الذي

يجعل مالكي الغابات ومؤسسات نشر الخشب أكثر حرصا على ازدهار صناعة قطع الأشجار ونشرها.

٦. الاستثمار الأجنبي في النرويج وديون النرويج الخارجية.

كانت محفظة رأس المال الأجنبي المستثمر في النرويج ٥٨٢,٧ مليار كرونة في نهاية عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٥,٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٥. ويمتلك المستثمرون الأوروبيون أكثر من ٧٠ في المائة من رأس المال هذا في عام ٢٠٠٦.

وبلغت حصة المستثمرين الأجانب من الأسهم ٣٤٦,٣ مليار كرونة، في حين كانت النسبة المتبقية البالغة ٢٣٦,٤ مليار كرونة نرويجية في شكل صافي مستحقات القروض.

يملك أكثر من ٧٠% من رأس المال مستثمرين أوروبيين و٩٥% منهم من دول الاتحاد الأوروبي التي هي: السويد والدنمارك والمملكة المتحدة وهولندا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وقد استأثرت هذه البلدان الستة بنحو ثلاثة أرباع جميع رؤوس الأموال المستثمرة مباشرة. كان هناك عدد قليل من المستثمرين من خارج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وكانت الاستثمارات تقع بشكل كبير في صناعات استخراج النفط والنفط، والتي شكلت مجتمعة ٥٥% من رأس المال الأجنبي المستثمر في النرويج. في حين كان ما يقارب النصف من الاستثمارات الأجنبية التي توظف في المشاريع الصناعية تأخذ طريقها الى الصناعات الكيميائية.

بالإضافة الى ذلك توجد استثمارات أجنبية كبيرة في مشاريع الخدمات التجارية والمالية والتجارية[١].

يقدر إجمالي الديون النرويجية الخارجية العامة والخاصة التي تدين الدولة بها لأفراد غير مقيمين بها وذلك إما بالعملات المقبولة دولياً أو السلع أو الخدمات ما يعادل ٣٠٠٠ مليار كرونة نرويجية حيث أن الدين العام هو حجم الديون المترتبة على أي مستوى تابع للحكومة سواءً كان هذا الدين نقداً أو ائتمان، أما الدين الخاص فهو النقد أو الائتمان المدين به للأفراد أو الشركات الخاصة التي مركزها في الدولة التي يتم دراسة الديون الخارجية لها. في حين بلغ اجمالي الديون الخارجية العامة والخاصة التي بذمة دول أو شركات تجارية خاصة وأفراد في ٢٠١٤/٠٣/٣١ بمقدار ٧٣٧ مليار كرونة نرويجية اي ما يعادل ١٣١ مليار دولار أمريكي.

٧. الثروة السمكية في النرويج.

(1).SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no, 1990.

يعود تاريخ الاستزراع المائي في النرويج إلى عام ١٨٥٠ عند تفريخ التراوت البنى (Salmo trutta trutta) لأول مرة. وفى حوالي عام ١٩٠٠، تم استيراد تراوت قوس قزح (Oncorhynchus mykiss) من الدنمارك وبدأت أول محاولات استزراعه في الأحواض الأرضية. وقد بدأ الاهتمام بالاستزراع يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية، وتلا ذلك تحقيق طفرة في الستينيات عندما أمكن لأول مرة نقل تراوت قوس قزح إلى مياه البحر بنجاح.

كما شهدت نفس الفترة أيضا أول عمليات تربية ناجحة لسالمون الأطلنطى (Salmo salar). كما شهدت سنة ١٩٧٠ طفرة فنية جديدة حيث تم إقامة أول قفص لتربية الاسماك. وقد أثبتت التربية فى الأقفاص أنها أأمن وتعطي ظروف بيئية أفضل بكثير عن أي من نظم التربية فى الخزانات الشاطئية أو المسيجات المختلفة التي استخدمت من قبل، خاصة أثناء تربية السالمون. وقد أتاح الساحل الطويل والمحمي للنرويج، والاف الجزر والخلجان، مع وجود تيار الخليج الدافئ الذى يتيح درجة حرارة ثابتة، فرص ممتازة لهذا النوع من الاستزراع المكثف . وقد تطور حاليا استزراع السالمون والتراوت إلى نشاط تجاري عملاق على أغلب السواحل النرويجية[١].

ومع النمو فى استزراع السالمون، إتجه الاهتمام إلى الأنواع البحرية الأخرى مثل قد الأطلنطي (Gadus morhua)، هاليبوت الأطلنطي (Hippoglossus hippoglossus) والسمكة الذئبية الرقطاء (Anarhichas minor).

وكل هذه الأنواع يتم حاليا الشروع فى إنتاجها تجاريا. كما تمت ممارسة استزراع المحار لأكثر من مائة عام، بينما الاهتمام بأنواع المحاريات الأخرى (بلح البحر والسكالوب) حديث نسبيا.

لا تمنع المستويات المرتفعة للأجور الاستثمار الرئيسي في معالجة الأسماك في النرويج. وتشير التوقعات التي أعلنتها شركة SINTEF Fisheries and Aquaculture إلى أنه في حال انتهاء المصانع من أتمتة العمليات الإنتاجية والعمل بثلاث ورديات ، فإن مصانع المعالجة النرويجية ستكون قادرة على التنافس مع المصانع في البلدان المنخفضة التكلفة ، حسب تقارير جمعية البحث الصناعي والتقني التابعة لكلية التقنية النرويجية [٢]sintef.no.

(1). Dahl-Jørgensen,Rolv, Utenlandske -direkte investeringer i Norge. 24.6.2008. Master thesis, UiO.
(2) .SINTEF. Selskapet for industriell og teknisk forskning ved Norges tekniske høg skole.

وقد تم نقل صناعة التجهيز في صناعة الصيد بشكل متزايد من النرويج. إذ توضح حسابات SINTEF أنه من الممكن تحقيق المزيد من خلق القيمة في الوطن. وفي تقديرات الباحثين افترضوا أن هذه المصانع ستكون مؤتمتة بالكامل وتعمل بشكل يومي على مدار اليوم. في حين

تتطلب خطوط الإنتاج في الوقت الحالي ما بين ٤٠ إلى ٥٠ موظفًا، سيتم مراقبة الخطوط المستقبلية من قبل ستة موظفين في كل نوبة. وفقا لأرقام SINTEF ، فإن مثل هذه الاستراتيجية ستقلل تكلفة المعالجة للكيلو الواحد بنفس المستوى كما هو الحال في بولندا والصين، وهما البلدان ذات التكلفة المنخفضة في معالجة الأسماك(١).

بدأ تطور الاستزراع المائي التجاري في النرويج في سبعينيات القرن الماضي ومنذ ذلك الوقت تطور الاستزراع المائي ليتحول إلى صناعة كبرى فى المناطق الساحلية. والاستزراع المكثف لسالمون الأطلنطي هو أهم الأنشطة، ويشكل أكثر من ٨٠% من إجمالي انتاج الاستزراع المائي في النرويج. كما أن لتراوت قوس قزح أهمية كبرى كما أن العديد من الأسماك البحرية الأخرى (القد والهاليبوت) وأنواع المحاريات (بلح البحر الأزرق و المحار) في طور التحول إلى الانتاج الصناعي. وقد بلغ إنتاج الاستزراع المائى فى عام ٢٠٠٣ أكثر من ٦٠٠ ألف طن، قيمتها ١,٣٥٠ مليار دولار أمريكي(٢).

ويعتبر السالمون وتراوت قوس قزح من الأسماك التي تعيش في مستويات متعددة من الملوحة، حيث تمر فى دورة حياتها بأطوار في كل من المياه العذبة أو المالحة. فالتفقيس وإنتاج الأفراخ (سمولت) يتم فى خزانات أرضية تقام على الشاطئ حيث تستخدم مياه عذبة، بينما تتم التربية المكثفة وحتى الحجم التسويقي في الأقفاص البحرية في المياه المفتوحة.

وتفريخ الأنواع البحرية مثل القد (Cod) يتم في خزانات شاطئية أيضا ولكن يضخ إليها الماء المالح؛ وتتم عمليات التربية بنفس الطريقة مثل السالمون. واستزراع بلح البحر يميل إلى النظام الموسع حيث يتم جمع اليرقات الطبيعية وتربيتها على الخطوط الطويلة.

ويتم تصدير ٩٥% من إنتاج النرويج من السالمون الى دول الاتحاد الأوروبي التي هي سوق التصدير الرئيسية. إلا أن إنتاج السلمون يتم تصديره إلى كافة أنحاء العالم. ويعتبر السالمون المستزرع الآن احد السلع التصديرية الرئيسية للنرويج حيث يساهم الاستزراع المائي والصناعات المتعلقة به بنصيب جوهري في اقتصاد البلاد ويعتقد أنه مازال هناك إمكانية كبيرة لنمو هذا النشاط

(1).List of countries by external debt. From Wikipedia, the free11. www.Kyst.no.Fred Geir Ly. 30.march.2021

(2) www. Norges Fiskediroktorat.no/all-og-analyse.

مستقبليا. والتحدي الأكبر لهذا النشاط هو تطوير صناعة للاستزراع المائي قائمة على أنواع أخرى غير السالمون وتأسيس إمداد مادي تقني من المواد الخام لتغذية هذه الصناعة.

تكبدت النرويج خسائر تقدر بنحو مليار دولار، بعدما أغلقت روسيا الاتحادية سوقها في وجه صادرات السمك من هذا البلد، الذي أيّد وانضم إلى العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا.

وقال سفير روسيا لدى النرويج، تيموراز راميشفيلي (Тимураз Рамишвили):

"بعد فتور العلاقات بين روسيا والنرويج في العام ٢٠١٤، كان علينا وعلى النرويجيين التكيف مع الواقع الجديد، فمن الناحية الاقتصادية خسرت النرويج مليار دولار من تجارة الأسماك مع روسيا".

وأضاف السفير أن جميع محاولات أوسلو في إيجاد سوق بديلة لأسماكها باءت بالفشل، فقد ربطت النرويج آمال كبيرة بالصين، لكنها لم تنجح في تعويض السوق الروسية، وذلك بسبب إغلاق بكين أسواقها أيضا أمام النرويج. ففي العام ٢٠١٠ منحت النرويج جائزة نوبل للسلام للمعارض الصيني المسجون ليو شياوبو، مما أثار حفيظة السلطات الصينية، والتي حظرت استيراد سمك السلمون النرويجي، لكن الواردات استأنفت في مطلع العام ٢٠١٧[١].

وكانت الأسواق الروسية تعد قبل تبادل العقوبات بين موسكو والغرب في العام ٢٠١٤ إحدى الأسواق الرئيسة لصادرات المأكولات البحرية النرويجية، حيث عادت بإيرادات على النرويج في العام ٢٠١٢ تقدر بنحو ٧٠٥ ملايين يورو، وفي العام ٢٠١٣ بلغت إلى ٧٨٠ مليون يورو.

وكان وزير الثروة السمكية النرويجي، بير ساندبرغ (Per Sandberg)، قد أعرب في وقت سابق، عن أمله باستئناف صادرات الأسماك إلى روسيا، لافتا بأن بلاده تصدر الأسماك بشكل كبير إلى اليابان وفيتنام والصين. ولكن ماريوس غارد (Marius Gaard)، محلل الأسواق لدى وكالة "بلومبرغ Bloomberg" الاقتصادية قال إن قطاع الأسماك النرويجي تراجع العام الماضي بنسبة ١٠% في ظل الحظر الروسي[٢].

يشار هنا إلى أن علاقات موسكو مع واشنطن وبروكسل توترت في العام ٢٠١٤ على خلفية الأزمة الأوكرانية وعودة شبه جزيرة القرم إلى ربوع روسيا، ففرضت الولايات المتحدة والاتحاد

(1) .Galouchko, Ksenia. Norway Salmon, Anyone? Stocks to Watch If Russian Sanctions Ease. Bloomberg. 01.02.2017.

(2)Gaard, Marius, Bloomberg. My salmon turns off the lights, 3/7/2015.

الأوروبي عقوبات ضد روسيا، ردت عليها موسكو بحظر استيراد مجموعة من المنتجات الغذائية والزراعية، منها الأسماك [١]، [٢].

الـــنتائـــج.

ثبت من خلال البحث النتائج حسب تصنيف اعتبار النرويج من الدول الاسعد والأفضل عالميا معتمداً على ستة عوامل هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر، والحرية، وسخاء الدولة مع مواطنيها، والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال. وقد نجحت النرويج بقدر كبير في تطبيق هذه العوامل الستة المذكورة آنفا، وذلك من حيث برزت النتائج الآتية:

أولاً. ثبوت نجاح اقتصاد النرويج في الوقت الحاضر من خلال اتباع سياسة مالية قوية وأداء سليم، ولا يعاني من المشكلات العديدة التي تعاني منها البلدان المصدرة للموارد الطبيعية كالنفط والغاز ومختلف المعادن من ارتفاع في معدلات البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل وتفشي الفقر والاعتماد الكبير على قطاع الموارد.

ثانيا. توجيه النرويج بمعظم إيراداتها من النفط والغاز لتسديد ديونها الخارجية، وباستكمال تسديد هذه الديون رأت النرويج أنها بحاجة إلى أداة مالية بديلة للمحافظة على توازن أسواق الصرف وتجنب نمو السيولة المحلية تفادياً لمخاطر المرض الهولندي (الاقتصاد الريعي).

ثالثاً. ثبت لدى النرويج ظهور فكرة رائدة وهي صندوق النفط. يتلخص هدف الصندوق ليس في زيادة معدل العائد على الاستثمارات الخارجية فقط، وإنما إيجاد آلية تحقق درجة عالية من التوازن والاستقرار الاقتصادي في مواجهة تدفق النقد الأجنبي من صادرات النفط والغاز وكذلك الحد من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية.

رابعاً. ليس غريبا أن تتمتع النرويج بهذا القدر من الثراء، فهي من أكبر مصدرو النفط في العالم وتبلغ إيراداتها السنوية من النفط حوالي ٤٠ مليار دولار أمريكي سنويا وتغذي اقتصاداً نشطاً ومتنوعاً يعم فيه الرخاء. كما تعتبر واحدة من الدول التي يوجد فيها أقل قدر من التفاوت في مستوى الدخل بين مواطنيها في العالم. وهذا ما يميزها عن العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، خصوصا في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، الدول العربية والشرق الأوسط. ففي تلك الدول يحقق النفط مداخيل عالية

(1)Dagsavisen. SANKSJONER: Russland stanser all import av fisk og ost fra Norge. 07.08.2014؛

2)ИНОСМИ.RU. Антон Трояновский, Эллен Джервелл (Ellen Emmerentze Jervell). Норвежская рыба - жертва санкций. 10.08.2014.

تتيح للنخب الحاكمة فيها ثراءً فاحشا إلى جانب هذا لا توجد عدالة اجتماعية في توزيع الدخل القومي. ولكن من الجانب الآخر كان بإمكان هذه الدول أن تدرس تجربة النرويج وتستفاد منها في إدارة ثرواتها النفطية.

خامساً. احتلت مملكة النرويج مكان الصدارة في التقرير الذي صدر عن «شبكة حلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة» في العام ٢٠١٧، وشمل ١٥٥ دولة مرتبة حسب مستويات سعادتهم، ويصدر للمرة الخامسة منذ العام ٢٠١٢، احتلت النرويج المرتبة الرابعة في العام ٢٠١٦ [1].

سادساً. احتلت مملكة النرويج مكان الصدارة اثناء جائحة الكورونا بحماية مواطنيها من الوباء، وذلك عن طريق اجراء خطة محكمة بأسلوب مدروس بواسطة صرف الاموال على العاطلين عن العمل وغيرها، بحيث أصبحت الإصابات والوفاة في النروج أقل عدداً.

سابعاً، لقد نجحت «في إنتاج النفط بشكل بطيء، واستثمار العائدات من أجل المستقبل بدلا من إنفاقه في الوقت الحاضر». كما ذكر التقرير أنه بذلك تفادت النرويج "دورة الازدهار والكساد التي تعاني منها الكثير من الاقتصاديات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية". وحسب ما أشار إليه التقرير أن النرويج، الغنية بالنفط والغاز، وبهذا نكون قد **توصلنا الى تحقيق الفرضية الأساسية** للبحث والتي هي وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وقانونية في مملكة النرويج هدفها رفاهية المواطن النرويجي.

التوصيات

توصي الدراسة من خلال نتائجها أعلاه والتي تعتبر مملكة النرويج من الدول الاسعد وأفضل من حيث الرفاهية وسخاء الدولة مع مواطنيها حسب تصنيف العالمي، لذا توصي الباحث ما يلي:

أولاً. توصي الحكومة الاستمرار بخطط والبرامج الحكومية نحو الافضل، وخصوصاً تقليل الاعتماد على النفط في موازناتها العامة.

ثانيا. يجب قيام الاحزاب المعارضة بجهود كبيرة لنيل الفوز في الانتخابات القادمة لغرض منع وصول الاحزاب اليمينية المتطرفة الى سدة الحكم.

ثالثاً. ينبغي أن تحذو الدول التي تعتمد اقتصاد على مصدر واحد هو النفط أي (الاقتصاد الريعي) حذو مملكة النرويج وفي سبيل المثال العراق.

(1).World Happiness Report 2017. Sustainable Development Solutions Network

رابعاً. توصي الحكومة القيام بتشغيل المعامل والمصانع المتوقفة من جراء جائحة الكورونا ـ ١٩ خلال الاعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

خامساً. ينبغي على الحكومة قيام بانتعاش القطاعات الصناعية والتجارية، بعد انتهاء جائحة الكورونا الاعتماد على الزراعة والصناعة وتقليل الاستيراد المواد الغذائية ، بحيث فترة الاغلاق لقد استفادة النرويج مبالغ كبيرة من اسواقها المحلية .

المصادر والهوامش Sources and Margins

المصادر والهوامش باللغات النرويجية والانكليزية والروسية

1.Andersen,Erling, Store Norske Leksikon,(snl.no), 1981, s.5.

أندرسون، ارلنك، الموسوعة النرويجية التاريخية الكبيرة، النرويج، دار نشر الموسوعة النرويجية، ١٩٨١، ص٥.

2.Munthe, Preben. Økonom i Norge, Brødsmulesti, Universitetet i Oslo, 10/6/2014. Universitetsforlaget.

مونته، بريبين، اقتصاد النرويج-درب فتات الخبز، النرويج، جامعة أوسلو، دار الجامعة للنشر، ٢٠١٤/٦/١٠.

3.Tøtland, Ole Steinar, Det norske økonomiske systemet, Norge, NDLA Samfunnsfag. 15.08.2014. s. 23.

توتلاند، اوله شتاينر، النظام الاقتصادي النرويجي، النرويج، دار نشر علم المجتمع، ٢٠١٤/٨/١٥، ص٢٣.

4.Næringslivet i Norge. No.wikipedia, 10. okt. 2015.

الحياة الاقتصادية في النرويج، الموسوعة النرويجية، ٢٠١٥-١٠/١٠.

5.SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no.

الجهاز المركزي للإحصاء في النرويج، احصائيات 1970.

6.The Economist 15.10.2015 .http://www.economist.com.

مجلة الاقتصادي-الإيكونيميست، العدد ٢٠١٥/١٠/١٥.

7.www. Norges Bank (norges-bank.no), 1990.

موقع البنك المركزي النرويجي، احصائيات سنة ١٩٩٠.

8.SSB - Statistisk Sentralbyrå Norge .http://www.ssb.no.1990.

الجهاز المركزي للإحصاء في النرويج، احصائيات سنة ١٩٩٠.

9.Dahl-Jørgensen,Rolv, Utenlandske -direkte investeringer i Norge. 24.6.2008. Master thesis, UiO.

دال -يورغنسين، رولف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النرويج، رسالة ماجستير باللغة النرويجية، جامعة أوسلو، النرويج، ٢٤/6/2008.

10.List of countries by external debt. FromWikipi/, the free11.www.Kyst.no.Fred Geir Ly. 23.01.2018.

11.SINTEF. Selskapet for industriell og teknisk forskning ved Norges tekniske høgskole.

شركة الأبحاث الصناعية والتقنية التابعة الى كلية التقنية النرويجية.

12. www. Norges Fiskediroktorat.no/all-og-analyse.

موقع مديرية الأسماك النرويجية/ قسم التحليل الاقتصادي.

13. Galouchko, Ksenia. Norway Salmon, Anyone? Stocks to Watch If Russian Sanctions Ease. Bloomberg. 01.02.2017.

14. Gaard, Marius, Bloomberg. My salmon turns off the lights, 3/7/2015.

15. Dagsavisen. SANKSJONER: Russland stanser all import av fisk og ost fra Norge. 07.08.2014.

صحيفة اليوم النرويجية-داك افسين، المقاطعة: روسيا توقف استيراد السمك والجبن من النرويج. العدد الصادر في ٢٠١٤/٨/٧. أوسلو، النرويج.

16.РоссияСегодния. ИНОСМИ.РУ. АнтонТрояновский, ЭлленДжервелл (Ellen Emmerentze Jervell). Норвежскаярыба - жертвасанкций. 10.08.2014.

موقع روسيا اليوم، انتون ترونيانوفسكي، ايلين جرفيل. السمكة النرويجية – ضحية المقاطعة. روسيا، موسكو، ٢٠١٤/٨/١٠.

17.World Happiness Report 2017. Sustainable Development Solutions Network.